مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

تحليل أثر الاقتصاد الاحادي الجانب وأثرة في التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية

م.م . ختام حاتم حمود الجبوري
كلية الامام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية، اقسام بابل
finbabel9@iku.edu.iq

أ.م.د. فهد مغيمش حزيران الشمري
جامعة وارث الأنبياء،كلية الادارة والاقتصاد
fahad.mg@uowa.edu.iq

م.د.علي حسين محمد
الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد
aligorr179@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

تبين من خلال دراستنا للواقع الاقتصادي في العراق الى ان فحوى الفكر الاقتصادي للقائمين عليه تدل وبشكل واضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من الهيمنة الريعية والتي تعتمد بنسبة (95)% على النفط مع عدم اهتمامة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، مما أثر بشكل سلبي على واقع التنمية الاقتصادية فيه.

ويتضح لنا من خلال دراستنا ان هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وان انماط النمو الاقتصادي التي شهدها العراق في السابق المتأتية من نمو القطاع النفطي على حساب معدلات نمو بسيط في بقية القطاعات الانتاجية الاخرى حملت في طياتها بذور الانهيار السريع، مما يلاحظ ان جميع محاولات بناء الاقتصاد العراقي قد اعتمدت وبشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية مما ادت الى تغيير هيكل الناتج القومي بحيث اصبح ثلثا الاقتصاد العراقي الذي يمثله القطاع النفطي، ونستنتج مما سبق ان سياسات التنمية التي اتبعت للنهوض في الاقتصاد العراقي كانت وماتزال قد اخفقت في خلق قاعدة اقتصادية منتجة في القطاعات الاخرى كالقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها الامر الذي ادى وبشكل كبير لسيطرة الدولة على جميع القطاعات بسبب سيطرتها على الاقتصاد الاحادي الجانب، لذى يلاحظ التذبذب الكبير في في القطاعات الانتاجية الاخرى بسبب ان القطاع النفطي الاستخراجي يعتمد انماط عمل كثيفة رأس المال شحيح الاستخدام للعمالة ويمكن القول ان (60-70)% من الناتج المحلي الاجمالي متولدة من القطاع النفطي لا توظف سوى اقل من (1)% من العمالة المتوفرة في السوق مما ادى الى ان تبقى هذه القطاعات عاجزة عن استيعاب الاعداد المتسارعة من الملتحقين بسوق العمل مما ادى الى تشوه قطاعات التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الاساس حاول البحث ايضاح التأثيرات الكبيرة للاقتصاد الريعي على قطاعات التنمية الاقتصادية ومالها من تأثير عليها.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الاحادي الجانب، التنمية الاقتصادية، العراق*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

Analyzing the Impact of Unilateralism on Economic Development Iraq as a Case Study

Khitam Hatim Hammo0d Al-Jibouri
Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences, Babylon Departments
finbabel9@iku.edu.iq

Fahd Mughamish Hazaran Al-Shammari
University of Warith Al-Anbiya ,College of Administration and Economics
fahad.mg@uowa.edu.iq

Ali Hussein Mohammed Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics
aligorr179@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
It is clear from our study of the economic reality in Iraq that the content of economic thought for those in charge of it clearly indicates that the Iraqi economy suffers from rentier domination that depends (95%) on oil with no interest in other economic sectors, which negatively affected the reality of economic development in it.
It is clear to us through our study that the dominance of the oil sector over the economy and the domination of the state over economic activity, and that the patterns of economic growth that Iraq has witnessed in the past arising from the growth of the oil sector at the expense of simple growth rates in the rest of the other productive sectors carried the seeds of rapid collapse, which is observed All attempts to build the Iraqi economy have been launched and constitute a large amount of oil export revenues, which led to a change in the structure of the national product so that two thirds of the Iraqi economy represented by the oil sector has become, and we can deduce from the above that the development policies that were followed to advance the Iraqi economy were And it still failed to create a productive economic base in other sectors such as the agricultural, industrial and service sectors, which led significantly to the state's control of all sectors due to its control over the unilateral economy, which notes the significant fluctuation in other production sectors because the extractive oil sector adopts intensive work patterns The capital is scarce to use for employment, and it can be said that (60-70)% of the gross domestic product is generated from the oil sector and employs only less than (1)% of the available labor in the market, which led to these sectors remaining unable to absorb the accelerating numbers of males Two rights in the labor market, which led to the distortion of the sectors of economic development, and on this basis the research attempted to clarify the great effects of the rentier economy on the sectors of economic development and its money from it.
key words: *Unilateral economy, economic development, Iraq.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

المقدمة:

تشكل الموارد المالية للنفط اهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق حيث تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيس لتمويل برامجها ويصنف اقتصاد العراق ضمن الاقتصادات النامية على الرغم من انها تدخل في اطار الاقتصادات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية مما أثر بشكل كبير على هيكل التنمية الاقتصادية اذا ان غياب تنوع القطاعات الاخرى والاعتماد على الطاقة الاحفورية مما سيعمق الاختلالات في الاقتصاد العراقي وبالاخص أثره على الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي اذ يلاحظ ان الاعتماد على الاقتصاد الاحادي الجانب ساهم في اختزال او أنخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي كونها تشارك بأكثر من (40)% فيه، كما تتجاوز نسبتها ال (90)% من الايرادات المالية والصادرات السلعية، وهذا ما يعني هناك خلل واضح وكبير في بنية الاقتصاد العراقي تكشف عن احاديته وغياب تنويعه، اذ يلاحظ التأثير الكبير للريعية الاقتصادية واضحة في تذبذب التنمية الاقتصادية، وغياب الاستقرار المالي الذي يظهر تأثيره على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى، وكذلك شيوع الفساد اذ يحتل العراق المرتبة (168) من اصل (180) دولة في عام 2018.

المبحث الاول
المطلب الأول (الاطار المنهجي للبحث)

اولاً:أهمية البحث:

1- تمكين الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي من التعرف على تأثير الايرادات النفطية ودورها في التنمية الاقتصادية .
2- التعريف بواقع الاقتصاد العراقي والوقوف على اهم المؤشرات التى تبين لنا حجم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ومحاولة ايجاد سبل اصلاحها.
3- بين الاهمية الكبيرة لعملية الترابط بين التنويع في القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية ومالها من تأثير أيجابي.

ثانياً:مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث: بالرغم من ان العراق يمتلك موارد اقتصادية كبيرة نسبة الى عدد سكانه والتي بأعتبارها تعد شرطاً اساسياً لتنويع قاعدته الاقتصادية، الا انه لم يستغل هذه الموارد بل اعتمد على

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

النفط بشكل رئيسي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، مما جعل الاقتصاد العراقي مرهون بالتغيرات التي يتعرض لها هذا المورد، واصلاح هذا الخلل يتطلب اصلاح الهيكل الاقتصادي على جميع المستويات سواء كان على المستوى الكلي او الجزئي لكي يصبح قادراً على تحقيق معدلات نمو كبيرة ومستمرة لمواجهة الصدمات التي يتعرض لها سوق النفط.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:(هنالك تأثير ملموس للعوائد النفطية في قطاعات التنمية الاقتصادية في البلد على ان يتم استغلال العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية لرفع نسبة اسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي، وان تنويع القاعدة الاقتصادية هو الحل الامثل لخروج العراق من تبعيته الاقتصادية وهيمنة الدول على كميات واسعار النفط).

رابعاً: هدف البحث:

من اجل اثبات صحة الفرضية المذكورة فأن البحث يهدف الى:

1- يسعى البحث الى تشخيص مخاطر اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط بالدرجة الاساس.

2-توضيح اهمية التنويع الاقتصادي في معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته واحداث تنمية اقتصادية شاملة.

3-قياس تأثير الايرادات النفطية في قطاعات التنمية الاقتصادية (الناتج القومي الاجمالي، الناتج المحلي الاجمالي).

خامساً: منهجية البحث :

اعتمد البحث الأسلوبين (الاستقرائي ، الاستنباطي) فضلا عن الاسلوب الكمي في تحليل العلاقة بين نمو الايرادات النفطية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني

المطلب الاول

التأصيل النظري للاقتصاد الاحادي الجانب و التنمية الاقتصادية

اولاً: التأصيل النظري للاقتصاد الاحادي الجانب

في الوقت الحاضر تعاني أغلب البلدان النفطية من أحادية اقتصاداتها وذلك لاعتمادها على مورد واحد وهو النفط وفي بعض الأحيان يضاف له الغاز أو غيرها، هذا ما يجعل اقتصاداتها عرضة

للتقلبات التي تصيب أسعار النفط، فمجرد اهتزاز أسعار النفط لأسباب اقتصادية أو سياسية أو طبيعية أو غيرها، إضافة إلى عدم قدرة الإدارة المحلية من التحكم بأسعاره، فضلاً عن تصلب الأجهزة الإدارية والإنتاجية لأغلب البلدان النفطية، هذه العوامل وغيرها ستدفع إلى تدهور الاقتصاد[i].

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية(Petroleumوتعني Petr صخر + زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر كما يطلق عليه الذهب الاسود ويطلق مصطلح البترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة [ii]، والبترول الخام لايمكن استعماله في الغالب الابعد تكريره وتصفيته لتحويله الى منتجات سلعية مختلفة ومتنوعة ومنها (منتجات التكرير الابتدائي وهي غاز البترول، البنزين , كيروسين ....الخ) او (منتجات رئيسية نهائية وتنقسم الى وقود السيارات، غازولين، كيروسين، وقود النفاثات، زيت الديزل وغيرها)[iii].

اولاً: اسواق النفط العالمية :-

تعرف السوق النفطية على انها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانوني العرض و الطلب فضلا عن عوامل اخرى كالعوامل السياسية والمناخية[iv]، وتتكون الاسواق النفطية العالمية من مجموعة من الاطراف المتعاملة في السوق وكما يأتي :-

المجموعة الاولى :- هي البلدان النفطية المنتجة و المصدرة اذ ان هناك دول يقتصر انتاجها على سد حاجاتها المحلية وتكاد تكون مساهمته محدودة في السوق النفطية العالمية مثل ماليزيا و البحرين و بروناي، وهناك دول مصدرة للنفط مثل دول الاوبك*و الاوابك*.

المجموعة الثانية :وتضم الشركات النفطية الكبرى وهذه تتكون مما ياتي :-

1- الشركات الشقيقات السبع وهي خمسة شركات امريكية وشركة بريطانية وشركة اخرى بريطانية هولندية ثم تقلصت هذه الشركات الى خمسة شركات.

2- الشركات النفطية المستقلة .

3- الشركات النفطية الوطنية .

المجموعة الثالثة :البلدان المستهلكة للنفط الخام وتتكون مما يأتي([v]) :-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

1- سوق الطاقة الكبيرة في المجموعة الاوربية (OCED) ومنها تكونت وكالة الطاقة الدولية.

2- البلدان النامية المستهلكة للنفط .

3- بلدان اوربا الشرقية.

ثانياً: العوامل التي تحدد اتجاهات اسعار النفط

يعد النفط سلعة استراتيجية تحكمها ابعاد اقتصادية و سياسية وامنية بحيث تؤثر هذه العوامل على مختلف الاطراف في سوق النفط ومن اهم هذه العوامل التي تحدد اتجاهات اسعار النفط هي :-

1-**العامل السياسي :** انه العامل الاكثر اهمية في المكانة و التأثير على عملية تحديد السعر البترولي نتيجة تنوع اهميتها (السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية و الصناعية) وعلى حياة الشعوب و دول العالم المختلفة و البترولية منها بشكل خاص بالماضي او الحاضر او المستقبل من خلال المواقف و السياسات التسعيرية التي اتبعتها و طبقتها مختلف الاطراف البترولية المعنية بذلك مثلا الشركات البترولية ابان سيطرتها و هيمنتها السابقة و كيفية تحديدها للسعر البترولي وفق قواعد تسعير خضعت لتأثير العامل السياسي، او من خلال مواقف واجراءات وتدابير بلدان منظمة اوبك[vi].

2-**حجم الاحتياطي**: يعد من العوامل التي تؤثر في مسار سعر النفط الخام وفي ضوء هذا الاحتياطي يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام، ومن المتعارف عليه ان اسعار النفط الخام لا تأخذ مسارا واحد وانما كلما تغيرت التوقعات حول حجم الاحتياطي فان مسارات السعر سوف تتغير تبعا لذلك [vii]، ومثال على ذلك ما تمتلكه السعودية من امكانات فعالة ومؤثرة في استقرار سوق النفط الدولية من خلال ضخامة احتياطياتها و انتاجها النفطي مما يمكنها ان تؤدي دورا اساسيا في السوق الدولية ([viii]).

3-**الطلب على النفط:** ان التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض او ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العوامل الاكثر اهمية في تفسير تذبذب الاسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية، و تبرهن التطورات التي شهدتها الفترة القريبة الماضية بان الطلب على النفط هو العامل الرئيسي الذي يمكن ان يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته اسعار النفط الخام للفترة الماضية([ix]).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

4-**سعر صرف الدولار:** لقد اثبتت الدراسات ان التغير في اسعار صرف الدولار تخلق اثر كبير على صناعة النفط العالمية اذ ان انخفاضه يزيد الطلب على النفط و يخفض من انتاجه الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط حيث ان الارتفاع الكبير الذي يبدو في الاسعار الاسمية لسلة اوبك لم يكن حقيقيا، فأرتفاع معدلات التضخم وانخفاض اسعار الدولار امام العملات الرئيسية ساهم الى حد بعيد في اتساع الهوة بين القيمة الحقيقية والاسمية حيث لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للاسعار الحقيقية (2, 75) دولار امريكي للبرميل المسجل عام (2008) ،كما ان مقدار الزيادة في الاسعار الحقيقية اكثر تباطؤ عنه بالأسعار الاسمي ([x]).

5- **المصادر البديلة:** ان يكون لها تأثير على المدى القريب ان النفط يلبي اكثر من ثلثي الطلب على الطاقة العالمية وان اغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط و الغاز من حيث ان المصادر البديلة مازالت بطيئة التطور من حيث مجالات و تقنيات استخدامها([xi]).

6-**المضاربة :** قد تجعل العرض اكثر او اقل من الطلب مما يؤدي الى خلق فوضى في سوق النفط والى تغيير كبير في الاسعار وعدم الثقة بهذا المصدر لانه معرض لكثير من التغيرات مما يؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي ([xii]).

7-**عرض النفط :** ان العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة بالسوق ويتحدد كذلك بالإمكانية الانتاجية في وقت معين وليس معنى توفر احتياطات نفطية كبيرة من السهل زيادة الانتاج فور ارتفاع الطلب اذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الارض ومعالجته و تخزينه وضخه بالطرق الحديثة، وفي ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات كان عرض النفط يعتمد على معدلات الانتاج التي تتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد اعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب، اما العرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة او منفردة [xiii].

8- **العوامل المناخية :** وهي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي ومواسم الاعاصير مما يؤدي الى حدوث اظطرابات كبيرة في عمليات التنقيب والحفر مما يؤدي الى تأخير استخراج النفط في الوقت المطلوب، وكذلك يؤثر في عملية التحويل في الوقت المحدد لتسليمة الى الجهة المستوردة [xiv].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

ثالثاً: الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي

من اهم الوسائل للنهوض بالقطاع النفطي مايأتي[xv]::

1- **التنوع الاقتصادي:** تتطلب تحديد مدى حساسية اقتصاد العراق تجاه أسعار النفط في الاسواق العالمية ومستويات انتاجه، والتراجع في الاقتصاد الوطني الذي تسببه هيمنة مصدر واحد للثروة وضع خطة لتطوير قطاع الطاقة من شانها تشجيع التنويع والتوازن الاقتصادي على مدي الطويل، وزيادة حصة الناتج المحلي غير النفطي الذي يتضمن قطاعات الطاقة غير النفطية والقطاعات الاخرى .

2- **تحقيق أعلى مستوى من الايرادات الحكومية:** هو تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية عن طريق الاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة.

3- **على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات رئيسة لرفع انتاجها المستقبلي من النفط:** واهم تلك الخطوات منح عدد من كبرى شركات النفط العالمية (عقود الخدمات التقنية) من أجل تطوير (12) حقلا" من حقول النفط الضخمة والعمل على زيادة انتاجها وبطبيعة الحال تعد توقعات الانتاج المستقبلي لتلك الحقول امرا" غير محسوم، فهناك (3) حالات لانتاج النفط.

أ- حوالي (13) مليون / ب / ي بحلول 2017 يتبعه انخفاض سريع بعد سنة 2023 .

ب- حوالي (9) مليون / ب / ي بحلول 2020.

ت- حوالي (6) مليون / ب / ي بحلول 2035.

4- **التأكد من انشاء البنية التحتية لتفريغ حقول النفط** بدءا" من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسية في الوقت المحدد وبالتوافق مع استراتيجية العراق لفصل النفط الخام.

5- **توسيع منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق :** وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في مسارات نقل الخام لا سيَّما اذا لم يُنفذ خط انابيب سوريا وفي اطار منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق سيجري العمل على اعادة تأهيل خط انابيب اخر يقع بين محطتي ضخ ((ITI ,K3 مما يعطي قدرا" اكبر من المرونة يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط الى البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي السورية او التركية[xvi]

6- **ان اعادة تأهيل الخط الاستراتيجي الرابط بين الشمال والجنوب وزيادة القدرة التصديرية على طرفي الخط:** سيعملان معا" على منح العراق فرصا" جديدة للاختيار بين الاسواق والمسارات التصديرية المختلفة، ويتجنب العراق الافراط في الاعتماد على سوق اقليمية واحدة فأن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الاستراتيجية توصي بإنشاء منظومة تسمح للعراق بتخصيص الجزء الاكبر من نفطه الخام للأسواق الاسيوية مع المرونة في تمرير ما يصل الى نصف انتاجه مرورا" بالحدود الشمالية حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر كبديل عن مضيق هرمز[xvii]

المطلب الثاني
التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية

اولاً: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني وإلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ.

وعلى هذا الاساس يمكن اعطاء مفهوم االتنمية الاقتصادية: (على انها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الاغلبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى) [xviii].

ويمكن تعريفها على انها مجموعة من السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي بدورها الر رفع معدلات النمو الاقتصادي استناداً الى مؤشرات ذاتية لضمان تلبية حاجات افراد المجتمع، وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[xix].

كما عرفت التنمية الاقتصادية: بأنها تقدم المجتمع عن طريق استعمال اساليب جديدة افضل، ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البسرية، وخلق تنظيمات افضل[xx].

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي[xxi]:

1- زيادة الدخل القومي: يعتبر الهدف الرئيسي والاول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

2- استثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعيةالموجودة على اراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

3- دعم رؤوس الأموال: يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً، بسبب قلة االادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية أو الأوراق المالية المتنوعة مثل السندات.

4- الاهتمام بالتبادل التجاري: هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتمبمتابعة الصادرات، والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الاساسة للسكان.

5- معالجة الفساد االاداري: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحدّ من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثرعلى استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة.

6- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: التي تؤدي الى زيادة الناتج المحمي الاجمالي ثم زيادة الدخل القومي الذي يعني زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى المعيشة الذي يقود لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن تطور القدرة الاقتصادية للدولة.

ثالثاً: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومنها[xxii]:

1- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدلل النمو الاقتصادي المطلوب.

2- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة وتطويرهما.

3- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعزّزة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصاديّة المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرارٍ.

4- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.

5- الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونية المتطورة: فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية والمعرفيّة المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها(الأبحاث، والتعليم).

رابعاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات، لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومن أهمها[xxiii]:

1- الناتج القومي الإجمالي :يسمى اختصاراً بالحروف (GNP، ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول، إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوّعة في فترة زمنية معينة، تشكل جزءاً من الإنتاج العام في الدولة.

2- الناتج المحلي الإجمالي (بالإنجليزيّة: يسمى اختصاراً بالحروف ((GDP، ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي، ويساعد على التعّف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري، والتي تطبَق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

المبحث الثالث

المطلب الاول /الايرادات النفطية واثرها في مؤشرات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2016).

على الرغم من ان العراق مر بالعديد من الحروب والعقوبات الاقتصادية التي ادت الى استنزاف موارده الاقتصادية واستضعافها مما انعكس بشكل سلبي على المستوى المعيشي للافراد، الا ان المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق خلال الحرب الاخيرة والتي ادت الى تغيير الوضع الاقتصادي اذ يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع كبير لاسعار النفط والذي ادى الى ارتفاع الايرادات النفطية الذي بدورة يؤدي الى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس بشكل ايجابي في تحسين الوضع المعيشي للافراد، اذ يتبين لنا من الجدول (1) ان الايرادات النفطية في عام (2003) ارتفعت بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً اذ بلغت (15728387) مليون دينار فيما بلغ

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الناتج المحلي الاجمالي خلال هذا العام (26990400) مليون دينار، ويلاحظ من خلال الجدول استمرار الزيادة بالايرادات النفطية خلال عام (2004) اذ بلغ خلال هذه السنة (32593011) مليون دينار وهذه الزيادة بالايرادات النفطية تؤدي بالفعل الى زيادة حتمية بالناتج المحلي الاجمالي مما بلاحظ ان الزيادة قد بلغت (47959000) مليون دينار وهذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي كان بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية خلال هذه المدة وكدليل على ارتفاع مؤشر التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ استمرار الزيادة في الايرادات النفطية كدليل على ارتفاع اسعار النفط المحلية في الاسواق العالمية اذ يتبين لنا في عامي (2007) و (2008) حصلت زيادة كبيرة اذ بلغت (49557283) و (77874589) مليون دينار على التوالي مما ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (10782000) و(155982000) مليون دينار على التوالي وهذا الارتفاع كان بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية والامنية للبلد اذ قام الاقتصاد العراقي بتصدير كميات كبيرة من النفط خلال هذه الاعوام، الا انه يلاحظ خلال عام (2009) بدء انخفاض ملحوظ لاسعار النفط اذ بلغ (72191591) مليون دينار مما انعكس بشكل سلبي على مؤشر التنمية الاقتصادية اذ بلغ (139330000) مليون دينار بسبب الاوضاع الاقتصادية والازمة التي مر بها العراق والتي امتد تأثيرها من عام (2008) بسبب الازمة الاقتصادية العالمية والتي ادت الى انهيار معظم اقتصاديات العالم وبالاخص المعتمدة على مورد النفط بالدرجة الاساس مما نلاحظ تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية مما أثر بشكل سلبي على مستويات المعيشة الاقتصادية.

اما في الاعوام التي تلت عام (2009) فقد بدء التذبذب في الايرادات النفطية ويعود سبب ذلك الى الاوضاع المنية والسياسية التي انعكست على الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وصولاً الى عام (2014) اذ يلاحظ التحسن في الايرادات النفطية والتي بلغت (64340002) مليون دينار وانعكس بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ (258900633) مليون دينارو هذه الزيادة جأت بسبب سعي الحكومة لتحقيق الاهداف العامة لجميع المواطنين وان هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع العوائد النفطية[xxiv]،واهم ما يميز الفترة من (2003-2016) هو رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي وارتفاع اسعار النفط واعتماد الموازنة اساساً على الايرادات النفطية وهي بذلك تظهر لنا حقيقة الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي ، ويتضح بأن الناتج المحلي الإجمالي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

اتخذ اتجاهاً صعودياً بغض النظر عن بعض السنوات خلال المدة الممتدة (2005-2013) بسبب استقرار الأوضاع الأمنية في تلك المدة، إلاّ إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي اتخذت اتجاهاً متناقصاً خلال المدة (2014-2015) اذ بلغ (258900633) و(191715791) مليون دينار على التوالي بسبب الانخفاض الطارئ في اسعار النفط الخام، مما سبق نستنتج بأن قيم الناتج المحلي الإجمالي في العراق تخضع لعوامل عديدة منها اقتصادية واجتماعية أو حتى سياسية الى انه عاود في الارتفاع في العام الاخير من البحث اذ بلغ (203869832) مليون دينار في حين كانت الايرادات النفطية في وقتها قد بلغت (54276190) مليون دينار ويلاحظ من خلال سنوات البحث اعتماد مؤشرات التنمية الاقتصادية على النفط بالدرجة الاساس مما جعلها مرتبطة باسعار النفط الامر الذي جعل الاقتصاد الريعي اقتصادي احادي الجانب مع عدم اهتمامه بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

جدول (1)

يوضح الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2016) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية(مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي(مليون دينار)
2003	15728387	26990400
2004	32593011	47959000
2005	39448514	64000000
2006	46873253	77367000
2007	49557283	10782000
2008	77874589	155982000
2009	72191591	139330000
2010	66820321	159253000
2011	64456211	212254000
2012	61098452	254225490
2013	44418905	273587529
2014	64340002	258900633
2015	44304082	191715791
2016	54276190	203869832

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2003- 2013).
2- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الحساب الختامي للسنوات(2002) وكذلك الحساب الختامي للسنوات(2008– 2011).
1- تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015.
3- البنك لمركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات متفرقة 2015) .
4- صندوق النقد الدولي ، نشرات متفرقة (2012) .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

المبحث الرابع

قياس أثر الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2016)

أولا: توصيف النموذج: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج القياسي وأصعبها ويعرف النموذج بشكل عام بانه تمثيل رمزي مبسط للواقع، اما النموذج الاقتصادي فيعرف بانه مجموعة العلاقات الاقتصادية التي توضع عادتا بصيغة رياضية تسمى المعادلة وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية باستعمال الرموز[xxv].

ستحدد في هذه المرحلة متغيرات النموذج وحددت الباحثة المتغير المستقل بالايراد النفطي((R)) لمعرفة مدى تأثيرها على المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و (C) هو المتغير العشوائي وكما موضح في المعادلة الآتية:-

$$GDP=C+R$$

جدول (2)
المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير	الرمز	نوع المتغير
الايرادات النفطية	R	مستقل
الناتج المحلي الاجمالي	GDP	تابع

ثانياً: قياس وتحليل النموذج

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

تعرف السلسلة الزمنية بانها عدد المشاهدات احصائية التي تصف تغير الظاهرة في الزمن لذ فهي أداة احصائية تستخدم لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعلماتها لمرحل زمنية مقبلة والتحقق ما إذا كانت هذه الظاهرة تخضع لتقلبات دورية أو موسمية ليكن ذلك أساس للتخطيط والدراسة المقبلة[xxvi].

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من توافر ثلاثة شروط هي:-

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين Variance عبر الزمن.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

- أن يكون التباين المشترك Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية.

وتبين النتائج ان الناتج المحلي الاجمالي استقرت بالفرق الاول بقاطع عند مستوى معنوية (1% و5% و 10 %) وبقاطع واتجاه وبمستوى معنوية (5% و 10 %) وبدون قاطع ولا اتجاه عند مستوى معنوية (1% و5% و 10 %) اما معدلات الايرادات النفطية فقد استقرت عند مستواها وبقاطع وعند مستوى معنوية (10 %)

2 ـ اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Integration Test

عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أن تكون علاقة الانحدار المقّدر بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير آخر هو الزمن، يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، أو بعبارة أخرى قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية، وعلى الرغم من أن احد حلول عدم استقرارية السلسلة هو أخذ الفرق، لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل، إذ إن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النتائج مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك[xxvii].

وتعد منهجية " جوهانسون " و" جوهانسون – يوليوس " اختبار لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يُستعمَل اختباران إحصائيان مبنيان على دالة الإمكانات العظمى

(Likelihood Ratio Test LR) وهما اختبار الأثر (trace test λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum λ_{max} eigenvalues test).

أولاً :. اختبار الاثر (Trace)

- فرضية العدم: H0:q=0
- الفرضية البديلة:H1:q>0

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدارسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة

(xxviii) ،ومن خلال مخرجات برنامج ال ((E-views-10 وجدنا ان القيمة المحتسبة بلغت (14.16146) وهي اصغر من القيمة الحرجة البالغة (15.49471) فضلاً عن أن قيمة (P) أي (P-Value) هي اكبر من (5%)، إذ بلغت (0.0786) وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم، كما في الجدول الاتي:-

جدول (3) نتائج اختبارات (Maximum eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.2841	14.26460	9.025100	0.528620	None
0.0234	3.841466	5.136365	0.348208	At most 1 *

3- تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات (Multivariate Time Series) كما أنه يعد امتداداً طبيعياً من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير(Univar ate Autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات (Dynamic multivariate time series) .

ومن خلال نتائج التقرير نجد الاتي:-

$$GDP_{(-1)} = -0.669650 + 0.168978R_{(-1)}$$

- بلغت قيمة R-squared نسبة (0.753161)، وهذا يعني أن (75%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (25%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي
- بلغت قيمة R-squared Adj. نسبة (0.612110) اي ان الباحث نجح في اختيار متغيرات البحث.

ثالثاً: التحليل الاقتصادي من خلال المعادلة التقديرية للنموذج القياسي المختار نلاحظ أن المتغير المستقل الايرادات النفطية يسير على وفق منطق النظرية الاقتصادية فقد ارتبطت بعلاقة طردية مع المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- اثبت القياس الاقتصادي للعلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي معنوية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) (0.75)%.

2- ان ريعية الاقتصاد العراقي واحادية ايراداته النفطية ساهمت في اختلالات الموازنة العامة، مما انعكس بشكل سلبي على اداء الوحدات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي ضعف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

3- تتصف الدولة موضوع البحث بضيق القاعدة الإنتاجية حيث يتمركز هيكل الصادرات على السلع الأولية والمواد الخام، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والطلب العالمي.

4- كذلك كانت طبيعة الظروف السياسة المتعلقة بالحروب والحصار الاقتصادي لمدة البحث (2003-2016) بتذبذب الناتج المحلي الاجمالي وارتباطها الكبير بالايرادات النفطية وتجاهلها لبقية القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: التوصيات

1- تصحيح الاختلال في القطاعات الإنتاجية من خلال تكثيف الإصلاحات المالية والهيكلية والمؤسسات التشريعية اللازمة للنهوض بهذه القطاعات الحيوية وتنويعها.

2- تبني سياسات اقتصادية تتلائم مع دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي.

3- تنويع قاعدة العرض (الناتج المحلي الاجمالي GNP) لتقليص حجم الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

4- تعزيز السياسات الخاصة بقطاع البحث والتطوير، وتوفر الميزانيات المناسبة لذلك.

المصادر:

أولا: الكتب

1- ابو نصر، مدحت ، محمد ،ياسمين مدحت ، (التنمية المستدامة –ابعادها – مفهومها – مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2017، القاهرة.
2- أحمد حسين علي إلهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.

3- حامد عبد الحسين ، مراحل التنوع الاقتصادي للاقتصاديات الاحادية ،2017 ، من الموقع http://fcdrs.com/author/67

4- حسين عبد الله، "البترول العربي ـ دراسة اقتصادية سياسية ،" دار النهضة العربية، سنة 2003.

5- ماهر الشريف، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الموسوعة العربية، 2017.

6- محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاديات البترول، جامعة الموصل، 1987.

7- وليد أسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006.

8- Report IUCN, "The International Union for Conservation of Nature", Washington D.C, 1980

9- Damodar N. GujaratiBasic Econometrics, New York ,2003

ثانيا: البحوث

1. الاسدي ، يوسف _ حمود ،يحيى ، دور سياسات النفط السعودي في استقرار سوق النفط الدولية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، البصرة ، العدد 24 ، المجلد السادس ، 2009.
2. بلقلة ، ابراهيم ، تطور اسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 – 2009 ، مجلة الباحث ، عدد12 ، 2013.
3. داود ،تغريد داود سلمان ، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، 2016، المجلد24، العدد4،.
4. الزيني ، عماد الدين محمد ، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية،2013، المجلد 13، العدد 1.
5. عبد الرزاق ، كنعان عبد اللطيف ، الجبوري ،أنسام خالد حسن ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة ،عدد 33، 2011
6. عبد الزهرة ،عبد اللطيف حسن علي ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 9 2013
7. فياض ، محمد خليل _ الزائدي ،خالد علي ، الازمة المالية العالمية و اثارها على اسعار النفط الخام ، 2009 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- مجاهد ، خويلدات محمد – بشير،وذان ، اثر تقلب اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر – الامارات العربية المتحدة)، 2012-2013، على الموقع الالكتروني http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4462/1/Khouildat

2- ميلود ، وعيل ، المحددات الحديثة للنموالاقتصادي في الدول العربية وسبل تعديلها دراسة مقارنة للمدة(1990-2010)، جامعة الجزائر، 2013-2014.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

رابعا: التقارير

1- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(2013-2030)، هيئة المستشارين، رئاسة مجلس الوزراء.
2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية(2003-2013
3- البنك لمركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات متفرقة 2015) .
4- تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015.
5- صندوق النقد الدولي ، نشرات متفرقة (2012) .
6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2012
7- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الحساب الختامي للسنوات(2002) وكذلك الحساب الختامي للسنوات(2008– 2011).

خامسا: مواقع الانترنت

1- جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مقالات متعلقة، شبكة الالوكة، ادارة واقتصاد2014.
رابط الموضوع: 1- http//www.alukanet/culture/o/78320/#ixzz4foubgqH
2- زياد ابو الرب ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط ، على الموقع الالكتروني :
http://www.abuelrub.com/blog/1.
3- **Economic Development**، Encyclopedia of Business and Finance, 2nd ed . COPYRIGHT 2007 ، من الموقع الالكتروني https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/economics-business-and-labor/economics-terms-and-concepts/economic-development

[i] - حامد عبد الحسين ، مراحل التنوع الاقتصادي للاقتصاديات الاحادية ،2017 ، من الموقع http://fcdrs.com/author/67

[ii]- حسين عبد الله، "البترول العربي ـ دراسة اقتصادية سياسية "، دار النهضة العربية، سنة 2003 ص، 1.

[iii]- محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاديات البترول، جامعة الموصل، 1987، ص ص 27- 28 .

[iv]-خويلدات محمد مجاهد – وذان بشير، اثر تقلب اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر – الامارات العربية المتحدة)، 2012-2013، ص 7، على الموقع الالكتروني
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4462/1/Khouildat-Ouadane.pdf

[v]- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص 93 .

*-الاوبك:- وهي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتضم الدول العربية وغير العربية و منها السعودية و العراق وايران و فنزولا وليبيا ونيجيريا و الاكوادور وقطر وغيرها وتاسست عام 1960 .

*-الاوابك :- وهو اختصار لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وقد بادر كل من الكويت و السعودية و ليبيا الى انشائها وتاسست عام 1968 وقد انظمة دول اخرى كالجزائر و البحرين و قطر اليها بعد ذلك .

[vi]-.محمد احمد الدوري ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 350 – 351 .

[vii]-أحمد حسين علي إلهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.، ص 124 .

[viii]- يوسف الاسدي _ يحيى حمود ، دور سياسات النفط السعودي في استقرار سوق النفط الدولية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، البصرة ، العدد 24 ، المجلد السادس ، 2009 ، ص 8 .

[ix] -محمد خليل فياض _خالد علي الزائدي ، الازمة المالية العالمية و اثارها على اسعار النفط الخام ، 2009 ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، ص 18

[x]-ابراهيم بلقلة، تطور اسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 – 2009 ، مجلة الباحث ، عدد12 ، 2013 ، ص 11 .

[xi] -زياد ابو الرب ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط ، على الموقع الالكتروني :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

http://www.abuelrub.com/blog/1.

[xii]-زياد ابو الرب ، العوامل المؤثرة على اسعار النفط، على الموقع الالكتروني
http://www.abuelrub.com/blog/1 .

[xiii]-خويلدات محمد مجاهد – وذان بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

[xiv]-عماد الدين محمد الزيني، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية،2013، المجلد 13، العدد 1، ص 338.

[xv] - تغريد داود سلمان داود، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، 2016، المجلد24، العدد4، ص ص 1055-1056.

[xvi] - الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(2013-2030)، هيئة المستشارين، رئاسة مجلس الوزراء، ص10.

عماد الدين محمد الزيني، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية،2013، المجلد 13، العدد 1، ص 338.

[xvii] - تغريد داود سلمان داود، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، 2016، المجلد24، العدد4، ص ص 1055-1056.

[3] - الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (2013-2030)، هيئة المستشارين، رئاسة مجلس الوزراء، ص10.

[xviii] -مدحت ابو نصر ، ياسمين مدحت محمد، (التنمية المستدامة –ابعادها – مفهومها – مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب و النشر، 2017، القاهرة، ص ص 66 -67 .

[xix] - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنموالاقتصادي في الدول العربية وسبل تعديلها دراسة مقارنة للمدة(1990-2010)، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص

[xx]- جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مقالات متعلقة، شبكة الالوكة، ادارة واقتصاد2014.
رابط الموضوع:
http//www.alukanet/culture/o/78320/#ixzz4foubgqHR

[xxi] Report IUCN, **"The International Union for Conservation of Nature"**, Washington D.C, - 1980, p. 14-20.

[xxii] - ماهر الشريف، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الموسوعة العربية، 2017، ص15.

[xxiii] - **Economic Development** ، Encyclopedia of Business and Finance, 2nd ed . COPYRIGHT 2007 ، من الموقع الالكتروني
https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/economics-business-and-labor/economics-terms-and-concepts/economic-development .

[xxiv]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2012،ص52

[xxv] - وليد أسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006، ص 47 .

[xxvi] -Damodar N. GujaratiBasic Econometrics, New York ,2003, P 84

[xxvii]- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة ،عدد 33، 2011، ص 154.

[xxviii]- عبد اللطيف حسن علي عبد الزهرة ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 9 2013 ، ص ص 177 -178 .